

Distr.: General
31 July 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والعشرون
البند ٥ من جدول الأعمال
هيئات وآليات حقوق الإنسان

تقرير آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية عن دورتها السادسة
(جنيف، ٨-١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣)*

الرئيس - المقرر: الزعيم الدولي ويلتون ليتلتشايلد

موجز

عقدت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية دورتها السادسة في الفترة من ٨ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣. وبالإضافة إلى أعضاء آلية الخبراء، كان من بين المشاركين في الدورة ممثلون عن الدول، والشعوب الأصلية، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأوساط الأكاديمية.

وعقدت آلية الخبراء دورة لمدة نصف يوم لمناقشة موضوع المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، وناقشت بعد ذلك متابعة الدراسات والمشورة المواضيعية.

وجرى النظر في الدراسة التي أجرتها آلية الخبراء بشأن الوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية. وتضمن ذلك دراسة تأثير عمليات تقصي الحقائق والمصالحة. كما أجريت مناقشات حول إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك عقد حلقة نقاش جلسة تحاور بشأن دور الآليات الدولية والإقليمية والوطنية في المضي قدماً بحقوق الشعوب الأصلية على النحو الوارد في الإعلان.

* يعمّم المرفق الأول بالصيغة التي ورد بها وباللغة التي قُدم بها فقط.

واعتمدت آلية الخبراء الاقتراحات التي ستقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين. كما اعتمدت الدراسة والمشورة المتعلقة بالوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية والتقارير بشأن موجز الردود على الاستبيان الرامي إلى استطلاع آراء الدول والشعوب الأصلية في أفضل الممارسات فيما يتعلق بما يمكن اعتماده من تدابير واستراتيجيات تنفيذ مناسبة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	١	مقدمة..... أولاً -
٤	١١-٢	اعتماد الدراسات والمشورة والتقارير والاقتراحات..... ثانياً -
٤	٣	ألف - اعتماد الدراسة والمشورة المتعلقة بالوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية.....
٥	٤	باء - اعتماد التقرير بشأن موجز الردود على الاستبيان الرامي إلى استطلاع آراء الدول والشعوب الأصلية في أفضل الممارسات فيما يتعلق بما يمكن اعتماده من تدابير واستراتيجيات تنفيذ مناسبة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.....
٥	١١-٥	جيم - الاقتراحات.....
٨	٢٦-١٢	تنظيم الدورة..... ثالثاً -
٨	١٥-١٢	ألف - الحضور.....
٩	١٧-١٦	باء - الوثائق.....
٩	٢٢-١٨	جيم - افتتاح الدورة.....
١١	٢٥-٢٣	دال - انتخاب أعضاء المكتب.....
١١	٢٦	هاء - إقرار جدول الأعمال.....
١١	٣٦-٢٧	المؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية..... رابعاً -
١٣	٥١-٣٧	متابعة الدراسات والمشورة المواضيعية..... خامساً -
١٧	٧٢-٥٢	دراسة حول الوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية... سادساً -
٢٠	٩٠-٧٣	إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية..... سابعاً -
٢٤	١٠٤-٩١	جلسة تحاور مع آليات الأمم المتحدة المخولة بشأن الشعوب الأصلية والآليات الدولية والإقليمية والوطنية..... ثامناً -
٢٧	١٠٨-١٠٥	الاقتراحات التي ستقدم إلى مجلس حقوق الإنسان..... تاسعاً -
٢٨	١١٠-١٠٩	اعتماد التقارير والدراسات والاقتراحات..... عاشراً -

المرفقات

٢٩	قائمة المشاركين.....	الأول -
٣١	جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة.....	الثاني -

أولاً - مقدمة

١ - أنشأ مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره ٣٦/٦، آلية للخبراء تُعنى بحقوق الشعوب الأصلية كهيئة فرعية لمساعدة المجلس في تنفيذ ولايته وذلك بتزويده بخبرة مواضيعية عن حقوق الشعوب الأصلية نزولاً على طلبه. وقد قرّر المجلس، في القرار المذكور، أن تركز الخبرة المواضيعية أساساً على الدراسات والمشورة القائمة على الأبحاث وجواز أن تقدم الآلية اقتراحات إلى المجلس للنظر فيها والموافقة عليها.

ثانياً - اعتماد الدراسات والمشورة والتقارير والاقتراحات

٢ - اعتمدت آلية الخبراء دراستها ومشورتها المتعلقة بالوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية (A/HRC/EMRIP/2013/2)؛ وتقاريرها عن موجز الردود على الاستبيان الرامي إلى استطلاع آراء الدول والشعوب الأصلية في أفضل الممارسات فيما يتعلق بما يمكن اعتماده من تدابير واستراتيجيات تنفيذ مناسبة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (A/HRC/EMRIP/2013/3)؛ والاقتراحات المحددة أدناه.

ألف - اعتماد الدراسة والمشورة المتعلقة بالوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية

٣ - إن آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية:

(أ) تشير إلى الفقرة ٧ من قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢١ التي يطلب فيها المجلس إلى آلية الخبراء إعداد دراسة عن الوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية، وتقديمها إليه في دورته الرابعة والعشرين؛

(ب) تعتمد الدراسة والمشورة المتعلقة بالوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية (A/HRC/EMRIP/2013/2)؛

(ج) تأذن للرئيس - المقرر بإجراء التنقيحات اللازمة للدراسة، بالتشاور مع غيره من أعضاء آلية الخبراء، في ضوء المناقشات التي أجريت في دورتها السادسة، بتقديم الدراسة النهائية إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين.

باء- اعتماد التقرير بشأن موجز الردود على الاستبيان الرامي إلى استطلاع آراء الدول والشعوب الأصلية في أفضل الممارسات فيما يتعلق بما يمكن اعتماده من تدابير واستراتيجيات تنفيذ مناسبة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

٤- إن آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية:

(أ) تشير إلى الفقرة ٨ من قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢١ التي يطلب فيها المجلس إلى آلية الخبراء مواصلة إجراء استبيان، بمساعدة المفوضية السامية، لاستطلاع آراء الدول والشعوب الأصلية في أفضل الممارسات فيما يتعلق بما يمكن اعتماده من تدابير واستراتيجيات تنفيذ مناسبة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛

(ب) تعتمد التقرير عن موجز الردود على الاستبيان الرامي إلى استطلاع آراء الدول والشعوب الأصلية في أفضل الممارسات فيما يتعلق بما يمكن اعتماده من تدابير واستراتيجيات تنفيذ مناسبة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (A/HRC/EMRIP/2013/3)؛

(ج) تأذن للرئيس - المقرر بإجراء التنقيحات اللازمة للتقرير، بالتشاور مع غيره من أعضاء آلية الخبراء، في ضوء المناقشات التي أجريت في دورتها السادسة، وبتقديم التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين.

جيم- الاقتراحات

الاقتراح ١: مواصلة الدراسة بشأن الوصول إلى العدالة

٥- تقترح آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية بأن يأذن مجلس حقوق الإنسان للآلية بمواصلة دراستها عن الوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية، مع التركيز على العدالة التصالحية والأنظمة القضائية للشعوب الأصلية، لا سيما وأنها ترتبط بتحقيق السلام والمصالحة. وسوف يشمل ذلك دراسة سبل وصول النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية إلى العدالة.

الاقتراح ٢: مؤتمر عالمي بشأن الشعوب الأصلية

٦- إن آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية:

(أ) تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٥، الذي قررت فيه الجمعية العامة تنظيم اجتماع عام رفيع المستوى في عام ٢٠١٤، يعرف باسم المؤتمر العالمي المعني بالشعوب

الأصلية، من أجل تبادل الرؤى وأفضل الممارسات المتعلقة بإعمال حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛

(ب) تقترح أن ينظر مجلس حقوق الإنسان في المواضيع المحددة في وثيقة ألتا الختامية (A/HRC/EMRIP/2013/CRP.2)، بوصفها المواضيع التي أقرت للمؤتمر العالمي؛

(ج) تقترح أن يدعم مجلس حقوق الإنسان النظر في وثيقة ألتا الختامية عند صياغة الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي؛

(د) تقترح أن يوصي مجلس حقوق الإنسان رئيس الدورة الثامنة والسنتين للجمعية العامة بمواصلة ممارسة تعيين ممثل دولة وممثل للشعوب الأصلية لإجراء مشاورات غير رسمية. وتشكر آلية الخبراء حكومة المكسيك وبرلمان الصاميين على اشتراكهما إلى الآن كميسرين في هذا الصدد في عمليات التحضير للمؤتمر العالمي؛

(هـ) تقترح أن يدعم مجلس حقوق الإنسان زيادة الدعم المالي والتقني والسياسي لمشاركة الشعوب الأصلية في المؤتمر العالمي. ويشمل ذلك حث الدول التي لم تقدم بعد الدعم المالي للأنشطة التحضيرية للشعوب الأصلية على أن تقوم بذلك على وجه السرعة. وتتضمن تلك الأنشطة التحضيرية الأنشطة المحلية والوطنية التي ترمي إلى زيادة فهم قضايا الشعوب الأصلية وحقوقها وعملياتها استعداداً لعقد المؤتمر العالمي، وأشكالاً متنوعة لمشاركة الشعوب الأصلية مثل استخدام الفيديو. كما ينبغي إتاحة الوثائق ذات الصلة في أشكال متيسرة للأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية، وفقاً لما اقترح في المبادئ التوجيهية المتعلقة بإمكانية الوصول إلى محتوى شبكة الإنترنت؛

(و) تقترح أن يتابع مجلس حقوق الإنسان توصيته بالنظر في الدراسات والمشورة المقدمة من آلية الخبراء في العملية المفوضية إلى عقد المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية. ويشمل ذلك الاعتماد على جميع التوصيات والاستنتاجات والمشورة الصادرة عن الدراسات التي استكملتها آلية الخبراء بشأن حقوق الشعوب الأصلية (A/HRC/EMRIP/2013/CRP.1)؛

(ز) تقترح أن يدعم مجلس حقوق الإنسان مشاركة آليات الأمم المتحدة الثلاث المعنية بالشعوب الأصلية^(١) على قدم المساواة في المؤتمر العالمي، وكذلك في عملياته التحضيرية وعمليات متابعته؛

(ح) تقترح أن يدعم مجلس حقوق الإنسان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية، بما في ذلك حكومات الشعوب الأصلية التقليدية وبرلماناتها وجمعياتها ومجالسها، في المؤتمر العالمي.

(١) هذه الآليات هي: آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

الاقتراح ٣: تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

٧- إن آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية:

- (أ) تقترح أن يبحث مجلس حقوق الإنسان الدول والشعوب الأصلية على إعداد التقارير عن التدابير المتخذة لإعمال الحقوق المكرسة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، عن طريق مواصلة الاستبيان الذي تجريه آلية الخبراء؛
- (ب) كما تقترح أن يطلب مجلس حقوق الإنسان إلى الدول أن تنشئ آليات مستقلة، بمشاركة كاملة وفعالة من جانب الشعوب الأصلية، للإشراف على أعمال الحقوق الواردة في الإعلان وتعزيزها، وأن تضمن أن تكون تلك الآليات مجهزة للإشراف على تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل وغير ذلك من الآليات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية. وينبغي أن تتعاون تلك الآليات عن كثب مع المؤسسات الإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان.

٨- إن آلية الخبراء، إذ تشير إلى الاقتراح ٣ بشأن تعزيز الحقوق التشاركية للشعوب الأصلية في الأمم المتحدة، الواردة في تقرير آلية الخبراء عن دورتها الرابعة (A/HRC/18/43)، وإذ تعترف بالجهود المبذولة حتى الآن في هذا الصدد، بما في ذلك تقرير الأمين العام عن سبل ووسائل تعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في أعمال الأمم المتحدة التي تتناول قضاياها (A/HRC/21/24)، على النحو المشار إليه في قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢١، تكرر اقتراحها الذي بموجبه:

"تعترف بأن الترتيبات الاستشارية للأمم المتحدة المتعلقة بالكيانات غير الحكومية يمكن أن تمنع هيئات ومؤسسات الشعوب الأصلية في مجال الحوكمة، بما فيها حكومات الشعوب الأصلية التقليدية وبرلمانها وجمعياتها ومجالسها، من المشاركة في عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة حيث إنها لا تنتظم دائماً كمنظمات غير حكومية؛ وتقترح أن يشجع مجلس حقوق الإنسان الجمعية العامة على أن تعتمد، على وجه الاستعجال، تدابير دائمة مناسبة لضمان تمكن هيئات ومؤسسات الشعوب الأصلية في مجال الحوكمة، بما فيها حكومات الشعوب الأصلية التقليدية وبرلمانها وجمعياتها ومجالسها من المشاركة في الأمم المتحدة بصفة مراقبين يتمتعون، كحد أدنى، بالحقوق التشاركية ذاتها التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي"^(٢).

(٢) انظر الاقتراح ٣ في الوثيقة A/HRC/18/43.

٩- وتقتراح آلية الخبراء أن يستعرض مجلس حقوق الإنسان اللغة والمصطلحات المستخدمة في وثائق الأمم المتحدة التي تتعلق بحقوق الشعوب الأصلية لضمان أنها تعكس المصطلحات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتدعو آلية الخبراء بوجه خاص مجلس حقوق الإنسان إلى أن يقترح أن تعدل الجمعية العامة اسم صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين ليصبح صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية. كما تدعو الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية إلى مراجعة قواعد التهجئة الخاصة بها من أجل استخدام أحرف استهلاكية كبيرة عند كتابة عبارة "الشعوب الأصلية" بالأبجدية اللاتينية.

الاقتراح ٤: التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٠- تقترح آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية بأن يدعم مجلس حقوق الإنسان آلية الخبراء وممثلي الشعوب الأصلية في جهودهم لضمان إدراج حقوق الشعوب الأصلية على نحو راسخ في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك مشاركة آلية الخبراء في الأنشطة ذات الصلة.

الاقتراح ٥: الاستعراض الدوري الشامل

١١- تقترح آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية أن يعتمد مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء بشكل متزايد على إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والعمل المواضيعي لآلية الخبراء في عملية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك عن طريق الإشارة إلى الإعلان والدراسات والمشورة في التوصيات. كما تقترح آلية الخبراء أن يراعى في الدورات المقبلة للاستعراض الدوري الشامل إدراج الإعلان بوضوح في قائمة المعايير التي تقوم عليها عملية الاستعراض الدوري الشامل.

ثالثاً- تنظيم الدورة

ألف- الحضور

١٢- عقدت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية دورتها السادسة في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣. وقد شارك الأعضاء التالية أسماؤهم في تلك الدورة: جاني لاسيمبانغ (ماليزيا)، الزعيم الدولي ويلتون ليتلتشايلد (كندا)، ألبر ديتريفيل (سانت لوسيا)، ألكسي تسيكاريف (الاتحاد الروسي)، دنفر ديتوس (جنوب أفريقيا).

١٣ - وقد كان من بين المشاركين في الدورة السادسة لآلية الخبراء ممثلون عن الدول الأعضاء والشعوب الأصلية، ومنظمات وبرامج الأمم المتحدة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية (انظر المرفق الأول).

١٤ - كما شارك في الدورة جيمس أنايا، المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، وبول كانيينك سينا، رئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وجوينا باتيستا دي كارفالو، عضو مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين.

١٥ - كما حضر الدورة خوسيه فرانثيسكو كاليتثاي، عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري، ورافندي دجامين، عضو اللجنة الحكومية الدولية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان).

باء - الوثائق

١٦ - تضمنت وثائق الدورة السادسة لآلية الخبراء جدول الأعمال المؤقت (A/HRC/EMRIP/2013/1/Add.1)؛ وجدول الأعمال المؤقت المشروع (A/HRC/EMRIP/2013/1)؛ والدراسة والمشورة بشأن الوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية (A/HRC/EMRIP/2013/2)؛ والتقرير بشأن موجز الردود على الاستبيان الرامي إلى استطلاع آراء الدول والشعوب الأصلية في أفضل الممارسات فيما يتعلق بما يمكن اعتماده من تدابير واستراتيجيات تنفيذ مناسبة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (A/HRC/EMRIP/2013/3).

١٧ - وقدمت ورقتنا اجتماع أثناء الدورة، هما: جميع التوصيات والاستنتاجات والمشورة الصادرة عن الدراسات التي استكملتها آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية (A/HRC/EMRIP/2013/CRP.1)؛ ووثيقة ألتا الختامية الصادرة عن مؤتمر الشعوب الأصلية العالمي التحضيري لاجتماع الأمم المتحدة العام الرفيع المستوى الذي سيعرف باسم المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، المعقود في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه (A/HRC/EMRIP/2013/CRP.2).

جيم - افتتاح الدورة

١٨ - افتتح رئيس آلية الخبراء، الزعيم الدولي ويلتون ليتلتشايلد، الدورة السادسة لآلية الخبراء وقدم مارسيا ف. ج. كران، مديرة شعبة البحوث والحق في التنمية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والسفير ريميجيوش أخيل هينتشل، رئيس مجلس حقوق الإنسان، اللذين ألقيا الكلمات الافتتاحية.

١٩- وسلطت السيدة كران الضوء على أهمية الدراسة المواضيعية المتعلقة بوصول الشعوب الأصلية إلى العدالة، وأشارت إلى التحديات التي تواجهها تلك الشعوب. كما شددت على ضرورة أن يقوم تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على شراكات حقيقية تتسم بالثقة بين الدول والشعوب الأصلية. وأكدت على أهمية العمل معاً لتحقيق نتائج عملية المنحى في المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية (المقرر عقده في عام ٢٠١٤) من أجل التشجيع على اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين تنفيذ الإعلان، مثلاً عن طريق زيادة خطط واستراتيجيات العمل على المستوى الوطني لتنفيذه. وعلقت أيضاً السيدة كران على الطرق التي تساعد من خلالها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إعمال حقوق الشعوب الأصلية.

٢٠- وأشار السفير ريميجيوش أخيل هينتشل، رئيس مجلس حقوق الإنسان في كلمته الافتتاحية إلى أن مجلس حقوق الإنسان رحب بالدراسات والمشورة التي قدمتها آلية الخبراء والتي أسهمت على نحو إيجابي في الجهود الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الشعوب الأصلية. كما أشار إلى أن المجلس يولي أهمية كبيرة لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وشدد السفير هينتشل على أن المجلس يدعو باستمرار إلى مشاركة الشعوب الأصلية في عمليات التحضير للمؤتمر العالمي وإلى النظر في الدراسات والمشورة التي تقدمها آلية الخبراء، في العملية التحضيرية التي تسبق المؤتمر العالمي.

٢١- وأشار المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية إلى الدور الرئيسي الذي تضطلع به آلية الخبراء في المساعدة على تفعيل الإعلان. ورحب بالتعاون الجاري بين آليات الأمم المتحدة المعنية بالشعوب الأصلية ودعا إلى مواصلة التنسيق، لا سيما في وضع المبادئ التوجيهية أو المبادئ العامة المشتركة والمقترحة بشأن القضايا الرئيسية التي تؤثر على الشعوب الأصلية. وشدد على ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام إلى مسألة وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة، وشجع الدول على الاعتراف بنظم العدالة العرفية للشعوب الأصلية دون فرض حدود صارمة للولايات القضائية.

٢٢- وأشار رئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية إلى التنسيق بين آليات الأمم المتحدة الثلاث المعنية بالشعوب الأصلية، وأكد على الهدف الشامل لتنفيذ الإعلان. وقدم لمحة عامة عن التوصيات والدراسات الصادرة عن الدورة الثانية عشرة للمنتدى الدائم، ورحب بالحوار البناء مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف بشأن آثار سياساتها على حقوق الشعوب الأصلية وسبل رزقها. وأشار إلى التجمع الذي أنشئ مؤخراً للأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

٢٣ - دعا رئيس آلية الخبراء أعضاء الآلية إلى تعيين رئيس - مقرر ونائب رئيس لدورتها السادسة. ورشحت السيدة لاسيمبانغ الزعيم الدولي ليلتشايلد رئيساً - مقررًا والسيد تيتوس نائب للرئيس؛ ومن ثم تم تعيينهما بالتركية.

٢٤ - وشكر الرئيس - المقرر، الزعيم الدولي ليلتشايلد، أعضاء آلية الخبراء على انتخابه، ورحب بالعضوين الجديدين في الآلية، السيد ديترفيل والسيد تسيكاريف.

٢٥ - وسلط الرئيس - المقرر الضوء على أن الإعلان يقدم الإطار التأسيسي لمتتع الشعوب الأصلية بحقوق الإنسان ويوجه كل جانب من جوانب عمل الآلية. وأشار إلى الإسهامات القيمة التي قدمها المشاركون في الدورة السادسة في عمل الآلية. وشدد الرئيس - المقرر على أهمية الدورات من هذا القبيل في توفير مجال تعاوني وتشاركي للحوار بين الدول والشعوب الأصلية وغيرها من أصحاب المصلحة، حيث إنها تسهم بهذه الطريقة في تحقيق الأعمال الكامل لحقوق الشعوب الأصلية، على النحو الذي يجسده الإعلان.

هاء - إقرار جدول الأعمال

٢٦ - أقرت آلية الخبراء جدول الأعمال وبرنامج العمل لدورتها السادسة.

رابعاً - المؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية

٢٧ - قدم الرئيس - المقرر تجميع التوصيات والاستنتاجات والمشورة الصادرة عن الدراسات التي استكملتها آلية الخبراء (A/HRC/EMRIP/2013/CRP.1) للتحضير للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، مشيراً إلى أنه عمل ما يزال في طور التنفيذ. وقُدمت وثيقة ألتا الختامية (A/HRC/EMRIP/2013/CRP.2) لأول مرة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة، حيث حظيت بترحيب وتشجيع العديد من المشاركين.

٢٨ - وشكر السيد تسيكاريف برلمان الصاميين وحكومة النرويج على استضافة مؤتمر الشعوب الأصلية العالمي التحضيري الذي عقد بألتا في النرويج، وعلى تقديم الدعم المالي له. وسلط الضوء على أن الدورة السادسة لآلية الخبراء أتاحت الفرصة للمرة الأولى لمواصلة النظر في وثيقة ألتا الختامية التي تعرض المواضيع الأربعة المقترحة للمناقشة في المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية. وأكد على أن آلية الخبراء رحبت بالفرصة المتاحة للبدء في إجراء مشاورات عالمية بشأن صياغة نتائج المؤتمر العالمي. وأشار كذلك السيد تسيكاريف إلى أن الدورة السابعة لآلية الخبراء قد تكون هي الفرصة الأخيرة لإجراء حوار عالمي بشأن المؤتمر العالمي قبل أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٢٩- وأشار السيد تسكاريف إلى أن آلية الخبراء ملتزمة بالمشاركة في المزيد من الاجتماعات التحضيرية في المكسيك ونيويورك، وكذلك بتنسيق عملها مع غيرها من هيئات وآليات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان. وأكد على أن وثيقة ألتا الختامية تسترشد بالدراسات والمشورة المقدمة من الآلية وأن العملية التحضيرية تتيح الفرصة لإجراء المزيد من التحليل والرصد لاستخدام مثل هذه الدراسات والمشورات من قبل الدول والشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الفرصة لضمان أن تتسق التشريعات الوطنية مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٣٠- وأشار السيد تسكاريف إلى أن عام ٢٠١٤ سيشكل أيضاً نهاية العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم ودعا إلى إنشاء عقد دولي ثالث.

٣١- ونظر جيمس أنايا، المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، في الكيفية التي يمكن أن تسهم بها آليات الأمم المتحدة الثلاث المعنية بالشعوب الأصلية في تحضيرات المؤتمر العالمي وفي الحدث ذاته. وأقر بأن وثيقة ألتا الختامية تشكل صكاً معيارياً مهماً وخطة عمل مهمة، كما أشار إلى أن الوثيقة تقدم لمحة عامة مهمة عن القضايا التي تقع في محور اهتمامات الشعوب الأصلية وتعزز فهم أولويات هذه الشعوب، سواء فيما يتعلق بمضمون الحقوق أو كيفية حمايتها. كما شجع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والشعوب الأصلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، على تفعيل وثيقة ألتا الختامية.

٣٢- وقدم بول كانينينك سينا، رئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، عرضاً موجزاً لتوصيات المنتدى المتعلقة بالمؤتمر العالمي، والواردة في تقرير دورته الثانية عشرة. وأشار إلى التعاون المعزز مع المقرر الخاص وآلية الخبراء، لا سيما في العملية التحضيرية التي تسبق المؤتمر العالمي، ونظر في سبل تعزيز آليات الأمم المتحدة المعنية بالشعوب الأصلية، التي تعمل كجزء من المؤتمر العالمي.

٣٣- وقدم غزالي أوهوريل، الرئيس المشارك لفريق التنسيق العالمي للشعوب الأصلية، لمحة عامة عن مشاركة تلك الشعوب التي سبقت عقد مؤتمر الشعوب الأصلية العالمي التحضيري في ألتا بالنرويج، وأقر بإسهامات أعضاء آلية الخبراء الذين ساعدوا بخبراتهم في بناء توافق الآراء أثناء الاجتماع. وسلط الضوء على المجالات الرئيسية لوثيقة ألتا الختامية، بما في ذلك المواضيع الأربعة المقترحة، وأصدر توصيات لآلية الخبراء. وأوصى السيد أوهوريل باعتماد المواضيع المحددة في وثيقة ألتا الختامية باعتبارها مواضيع المؤتمر العالمي؛ وباستخدام وثيقة ألتا الختامية كأساس للوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي؛ وبأن توصي آلية الخبراء رئيس الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة بتعيين ممثل دولة وممثل عن الشعوب الأصلية لإجراء مشاورات غير رسمية، وبأن تحت آلية الخبراء الدول التي لم تقدم الدعم المالي بعد لمشاركة الشعوب الأصلية في المؤتمر العالمي على القيام بذلك، بما يشمل الأنشطة التحضيرية.

٣٤- وأشار الرئيس - المقرر إلى العمل الذي استكمّله آلية الخبراء حتى الآن، فيما يتعلق بكيفية دعمها لوثيقة ألتا الختامية، التي تعتمد بدورها على الإعلان. وعرض كمثال على ذلك الطريقة التي يمكن بها لآلية الخبراء وغيرها الإسهام بفعالية في النهوض بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية عن طريق التعاون الذي يسبق المؤتمر العالمي.

٣٥- وأعرب المشاركون عن دعمهم لوثيقة ألتا الختامية وللتوصيات الصادرة عن فريق التنسيق العالمي للشعوب الأصلية، ودعوا الدول إلى إشراك تلك الشعوب في حوار بناء على المستوى الوطني. وأصدر عدد من ممثلي الشعوب الأصلية توصيات فيما يتعلق بضرورة مشاركتها والتشاور معها بصورة كاملة وفعالة ومتكافئة من خلال كافة مراحل العملية، بما في ذلك في وضع الوثيقة الختامية العملية المنحى للمؤتمر العالمي. كما شدد المشاركون على ضرورة ضمان المشاركة المتكافئة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية. وأعرب العديد من المشاركين عن أهمية ضمان إتاحة ما يكفي من الموارد المالية لتيسير تلك المشاركة وأوصوا بأشكال مختلفة للمشاركة، بما في ذلك عن طريق البث عبر الإنترنت. وأقر العديد من الدول وثيقة ألتا الختامية مع الإشارة إلى أنه سيجري النظر فيها خلال التحضير للمؤتمر العالمي.

٣٦- وأكدت السيدة لاسيمبانغ على ضرورة النظر في تقديم الدعم التقني والمالي والسياسي لتيسير مشاركة الشعوب الأصلية في المؤتمر العالمي، وحثت على الاضطلاع بأنشطة محلية ووطنية من أجل إذكاء الوعي بقضايا الشعوب الأصلية وتعزيز فهمها. ورأت أن من الضروري أن تركز تلك الأنشطة على المواضيع المحددة في وثيقة ألتا الختامية. كما سلط السيد ديتريفيل الضوء على إدراج وثيقة ألتا الختامية باعتبارها وثيقة رسمية للدورة السادسة لآلية الخبراء.

خامساً- متابعة الدراسات والمشورة المواضيعية

٣٧- عرض السيد تيتوس بند جدول الأعمال المتعلق بمتابعة الدراسات والمشورة المواضيعية، مؤكداً أن الدراسات التي تجريها الآلية تشكل تفسيراً موثقاً لحقوق الإنسان للشعوب الأصلية. وأضاف أن الدراسات والمشورة المواضيعية تستند إلى المعايير الدولية الملزمة لحقوق الإنسان بشكلها المنطبق على الشعوب الأصلية، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة. وأشار إلى العلاقة المباشرة بين حق الشعوب الأصلية في تقرير مصيرها وتمتعها الكامل بحقوقها.

٣٨- وتم اطلاع آلية الخبراء عن كيفية استخدام الدول والشعوب الأصلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من أصحاب المصلحة للدراسات والمشورة المقدمة من الآلية لمواصلة تعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحمايتها، وعلى وجه أكثر تحديداً في إطار أربعة

مجالات مواضيعية هي: حق الشعوب الأصلية في التعليم؛ واللغات والثقافة؛ والحق في المشاركة في صنع القرار؛ والحق في المشاركة في صنع القرار مع التركيز على الصناعات الاستخراجية. وتبادل المشاركون المعلومات عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات القائمة أمام إعمال حقوق الشعوب الأصلية في تلك المجالات المواضيعية. وسلطت المداخلات الضوء، في جملة أمور، على دور وكالات الأمم المتحدة في نشر الدراسات والمشورة المقدمة من آلية الخبراء على المستوى القطري، وأهمية تدريب مسؤولي الحكومات في مجال حقوق الشعوب الأصلية.

٣٩- وأشار المشاركون إلى الدراسة التي أجرتها آلية الخبراء بشأن الدروس المستفادة والتحديات القائمة أمام إعمال حق الشعوب الأصلية في التعليم، وسلطوا الضوء على مجموعة من الشواغل بدءاً من أهمية تدريس تاريخ وثقافات الشعوب الأصلية في المؤسسات والمناهج التعليمية وانتهاءً بحماية المرافق التعليمية في أقاليم الشعوب الأصلية المستقلة عسكرياً. ودعا بعض المشاركين، من بين جملة أمور، إلى إنشاء مؤسسات تعليمية للبالغين تركز على صون معارف الشعوب الأصلية ونقلها وتطويرها، وإلى التصديق على اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

٤٠- وتبادل المشاركون السبل الابتكارية بشأن كيفية ضمان حصول الشعوب الأصلية التي تعيش حياة بدوية أو شبه بدوية على فرص التعليم. كما أوضح المشاركون العمل المنجز على المستوى الوطني لوضع نهج سياساتي لتعليم الشعوب الأصلية يكون متسقاً مع التوجيهات المقدمة في مشورة آلية الخبراء رقم ١ (٢٠٠٩) بشأن حق الشعوب الأصلية في التعليم.

٤١- كما قدم المشاركون معلومات مستكملة للدراسة بشأن دور اللغات والثقافات في تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية وهويتها، حيث سلطوا الضوء على أهمية المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية في البرامج الرامية إلى المحافظة على ثقافات الشعوب الأصلية وإعادة إحيائها، وأهمية التغلب على التحديات المتعلقة بفقدان اللغة. وشجع المشاركون وسائل الإعلام على تغطية القضايا المتعلقة بالشعوب الأصلية والقائمة على الاعتراف بحقوقها، ورحبوا بالجهود التي تبذلها المجتمعات المحلية لزيادة حصولها على المعلومات عن طريق تطوير وسائل الإعلام المجتمعية.

٤٢- ودعا بعض المشاركين إلى التصديق على المعايير الدولية وتنفيذها، لا سيما اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، واتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، واتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي. كما دعا بعض المشاركين إلى تكثيف مشاركة الشعوب الأصلية والآليات ذات الصلة في العملية الجارية المتعلقة بتلك الشعوب في المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٤٣ - وفيما يتعلق بالدراسات والمشورة المقدمة من الآلية بشأن الشعوب الأصلية والحق في المشاركة في صنع القرار، وجّه بعض المشاركين الاهتمام إلى عدم إعمال حقوق الشعوب الأصلية في إطار اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، لا سيما فيما يخص قضايا مثل الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وشجعوا آليات الأمم المتحدة المعنية بالشعوب الأصلية على الاضطلاع بدور رقابي فعال في هذه العملية.

٤٤ - وفيما يتعلق بالمشورة رقم ٢ (٢٠١١) المقدمة من آلية الخبراء بشأن الشعوب الأصلية والحق في المشاركة في صنع القرار، تبادل بعض المشاركين أفضل الممارسات فيما يتعلق بمشاركة شباب الشعوب الأصلية في صنع القرار عن طريق إنشاء برلمانات للأطفال والشباب لدعم تنشئة قيادات الشعوب الأصلية في المستقبل وتعزيز المشاركة الانتخابية لشباب تلك الشعوب.

٤٥ - كما أشار المشاركون إلى تقرير المتابعة الصادر عن الآلية بشأن الشعوب الأصلية والحق في المشاركة في صنع القرارات، مع التركيز على الصناعات الاستخراجية (A/HRC/21/55). وسلطت المداخلات الضوء على تأثير الصناعات الاستخراجية في حياة الشعوب الأصلية، لا سيما آثارها السلبية على الصحة والأراضي والبيئة والثقافات وسبل الرزق. وأعرب المشاركون عن قلقهم بشكل أكثر تحديداً حيال الآثار السلبية على نساء وفتيات الشعوب الأصلية، والصراع بين الشعوب الأصلية ومؤسسات الأعمال التجارية.

٤٦ - وأكد المشاركون من جديد على ضرورة أن تنفذ الدول والصناعات الاستخراجية الإعلان بشأن الشعوب الأصلية في كافة العمليات القضائية والإدارية والتشريعية والسياساتية لتحترم بحق سلطة الشعوب الأصلية وصلاحياتها في صنع القرار بشأن حياتها. وناقش المشاركون أهمية إجراء حوار إقليمي ووطني مع الدول ومؤسسات الأعمال التجارية والمجتمع المدني والمنظمات والشعوب الأصلية من أجل تعزيز فهم حقوق تلك الشعوب في سياق الصناعات الاستخراجية. فقد أوصى المشاركون على سبيل المثال بأن تنظر تقييمات الأثر في الآثار الثقافية وكذلك الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

٤٧ - وأشار رئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية على نحو إيجابي إلى مبادرة البنك الدولي بشأن الشفافية في التعاقد، الرامية إلى ضمان الإفصاح الفعال في كافة الاستثمارات العامة المتعلقة بالصناعات الاستخراجية ومشاركة الشعوب الأصلية فيها. كما أشار إلى أهمية التعاون الجاري بين الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، والمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية، والمنتدى الدائم، وآلية الخبراء، لتعزيز التنفيذ الفعال للإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية

فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (A/HRC/17/31)، المرفق^(٣). كما سلط الضوء على أهمية مباشرة الشعوب الأصلية للأعمال الحرة.

٤٨- وأشارت السيدة لا سيمبانغ إلى اجتماع جنوب شرق آسيا دون الإقليمي بشأن الصناعات الاستخراجية وحقوق الشعوب الأصلية في الأرض والموارد الطبيعية، الذي نظّمته شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية، في حزيران/يونيه ٢٠١٣ في تايلند، حيث أتيحت لها الفرصة لتقديم تقرير المتابعة والمشورة بشأن الشعوب الأصلية والحق في المشاركة في صنع القرارات، مع التركيز على الصناعات الاستخراجية (A/HRC/21/55). وأوصت السيدة لاسيمبانغ بأن تضمن مؤسسات الأعمال التجارية تفهم موظفيها لحقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك الحق في المشاركة في صنع القرار. ودعت الشعوب الأصلية إلى مواصلة الاضطلاع بدور إيجابي عن طريق المطالبة بحقوقها الإنسانية فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية، مع التأكيد على إقامة شراكات متكافئة مع الدول ومؤسسات الأعمال التجارية من أجل المشاركة في التنمية المستدامة.

٤٩- وأشار الرئيس - المقرر إلى الدراسة بشأن الحق في التعليم، وأطلع المشاركين على آخر المستجدات بشأن تحقيق تنمية وطنية لإعمال ذلك الحق، الذي تطلب إنشاء فرقة عمل، موضحاً أنه نتيجة لذلك يجري العمل حالياً من أجل وضع قانون للتعليم. ودعا إلى تنفيذ المادة ١٩ من الإعلان، التي أشارت إليها فرقة العمل المذكورة والتي تقتضي أن تعمل الدول والشعوب الأصلية معاً كشركاء.

٥٠- وأكد الرئيس - المقرر على أن الحق في الثقافة يشكل أحد الدعائم الأساسية للإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وأشار إلى مشاوره نظمته لجنة أيرلندا الشمالية لحقوق الإنسان بالاشتراك مع جامعة ألستر، وبالتعاون مع المقرر الخاص للأمم المتحدة في مجال الحقوق الثقافية، في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ونظرت المشاورة في كيفية انعكاس ثقافات مجتمعات ما بعد النزاع المنقسمة على نفسها في المتاحف والرموز التذكارية وكتب التاريخ. ورحب بالإشارة إلى مشورة الآلية رقم ٣ (٢٠١٢) بشأن ثقافات ولغات الشعوب الأصلية للنظر فيها في الوثيقة الختامية.

٥١- وأشار الرئيس - المقرر إلى ما تم من عمل في سياق الاتفاق العالمي بشأن المبادئ التوجيهية التي تركز على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. كما أشاد بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبالمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية لقيامهما بنشر نسخة ملائمة للمراهقين من الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

(٣) انظر أيضاً OHCHR, *Guiding principles on Business and Human Rights: Implementing the United Nations "Protect, Respect and Remedy" Framework* (New York and Geneva, 2011).

سادساً- دراسة حول الوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية

٥٢- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٤/٢١ من آلية الخبراء أن تعد دراسة عن الوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية، وتقدمها إلى المجلس في دورته الرابعة والعشرين. وبناء على ذلك، أعدت آلية الخبراء دراسة عن هذا الموضوع (A/HRC/EMRIP/2012/2). ومن أجل توفير المعلومات للدراسة، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالاشتراك مع معهد دراسة حقوق الإنسان بجامعة كولومبيا والمركز الدولي للعدالة الانتقالية بتنظيم حلقة دراسية للخبراء بشأن وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة، بما في ذلك عمليات تقصي الحقائق والمصالحة. وعقدت الحلقة الدراسية في جامعة كولومبيا بنيويورك، في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٣.

٥٣- وقدم السيد تيتوس حلقة النقاش حول توصيات الحلقة الدراسية للخبراء بشأن وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة، بما في ذلك عمليات تقصي الحقائق والمصالحة، ورحب بأعضاء حلقة النقاش وهم: ويلتون ليتلتشايلد، الزعيم الدولي ورئيس آلية الخبراء؛ سيليست ماكاي، المحللة التقنية للزعيم الدولي ويلتون ليتلتشايلد؛ إيلين والكر، التحالف الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة؛ جوان لورنزو، الرابطة العالمية للسكان الأصليين؛ لاغونا أكوما، التحالف من أجل بيئة سليمة.

٥٤- وبدأ ويلتون ليتلتشايلد، الزعيم الدولي، بالتركيز على التوصيات المتعلقة بعمليات تقصي الحقائق والمصالحة المحددة في الدراسة، التي استرشدت بالعروض المقدمة في الحلقة الدراسية للخبراء. وقد تضمن ذلك المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية في كافة المراحل واشترط أن تعكس العمليات ثقافات الشعوب الأصلية وقيمها. كما أوصى بأن يطبق الإعلان بشأن حق الشعوب الأصلية على عمل لجان تقصي الحقائق وبأن تتناول تلك اللجان المظالم التاريخية التي تعرضت لها الشعوب الأصلية والآثار المعاصرة للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، لا سيما للحق في تقرير المصير.

٥٥- وأشار ويلتون ليتلتشايلد، الزعيم الدولي، إلى مثال وطني وهو لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في كندا. وناقش تاريخ أنظمة المدارس الداخلية في كندا، بما في ذلك السياسات والقوانين المتعلقة بذلك، وكذلك آثارها على حياة الشعوب الأصلية، بما في ذلك وقوع آلاف الوفيات من الأطفال الذين التحقوا بهذه المدارس. وأشار إلى ولاية لجنة تقصي الحقائق والمصالحة في كندا - وهي ولاية أمرت بها المحكمة بسبب أكبر دعوى جماعية في التاريخ القانوني الكندي. وتتضمن الولاية جميع الإفادات؛ وإجراء البحوث اللازمة؛ وإنشاء مركز وطني للبحوث لوضع سجل تاريخي عام ودقيق للمدارس الداخلية؛ وإصدار تقرير عام مع

توصيات؛ وتوجيه وإلهام عملية ترمي إلى تضميد الجروح وتحقيق المصالحة داخل أسر ومجتمعات السكان الأصليين وبين الشعوب الأصلية والشعوب غير الأصلية في البلد.

٥٦ - وناقشت السيدة والكر الوصول إلى العدالة من منظور السكان الأصليين المعاقين. وأعطت لمحة موجزة عن الدراسة التي أعدها المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية عن حالة أفراد الشعوب الأصلية من ذوي الإعاقة، مع التركيز بوجه خاص على التحديات التي يواجهونها فيما يتعلق بالتمتع الكامل بحقوق الإنسان والاندماج في عملية التنمية (E/C.19/2013/6). وأشارت السيدة والكر إلى التوصيات الواردة في دراسة آلية الخبراء بشأن الوصول إلى العدالة فيما يتعلق تحديداً بالأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية. وقد اشتملت هذه التوصيات على منهجيات لجمع البيانات المتعلقة بالأشخاص المحتجزين من السكان الأصليين والمصنفة بحسب الإعاقة، وكذلك لزيادة الوصول إلى العدالة.

٥٧ - وطلبت السيدة والكر أن تنظر آلية الخبراء في توصيات إضافية، تشمل في جملة أمور، ضمان حساسية الأنظمة القضائية للشعوب الأصلية والأنظمة القضائية للدولة وتيسير الوصول إليها (أي إتاحة استخدام لغة الإشارة، والوصول إلى الأماكن، وإتاحة المعلومات بأشكال بديلة)، وطلبت أن تتابع آلية الخبراء والمنتدى الدائم المبادئ التوجيهية المتعلقة بالوصول إلى محتوى الشبكة وأن يكفلا إتاحة الوصول إلى المواقع الشبكية والتقارير، بما في ذلك عن طريق عرض الوثائق في شكل مايكروسوفت وورد (Microsoft Word).

٥٨ - وأبلغت السيدة ماكاي المشاركين بالمناقشات التي أجريت بشأن النساء والشباب والأطفال أثناء الحلقة الدراسية للخبراء، وسلطت الضوء على المناقشات التي أجريت في سياق الدراسة والمشورة بشأن الوصول إلى العدالة. ورحبت بمواصلة الحوار بشأن الموضوع مع المشاركين في هذه الجلسة، مشيرة إلى البيانات المتعلقة بالحقوق الجنسية والإنجابية للنساء المحتجزات من الشعوب الأصلية.

٥٩ - وسلطت السيدة ماكاي الضوء على العوائق التي تمنع وصول النساء والشباب والأطفال من الشعوب الأصلية إلى العدالة، ومنها التمييز المتعدد الجوانب، وأعمال العنف الهيكلية، وارتفاع معدلات الإيداع في السجون والفقر، وسلطت الضوء على ضرورة إشراك الشباب في لجان تقصي الحقائق والمصالحة. وقد شملت وسائل الانتصاف التي سُلط عليها الضوء اتخاذ التدابير الرامية إلى ضمان المساواة أمام القانون. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك تدريب موظفي العدالة لتوعيتهم بالقضايا الجنسانية (ويتعلق الأمر في هذه الحالة بالمسائل المتعلقة بنساء الشعوب الأصلية بوجه خاص)، وتعيين المزيد من النساء في الجهاز القضائي، وإجراء إصلاحات قانونية في المجالات التي يكون فيها وصول النساء إلى الآليات القانونية محظوراً بشكل رسمي. وحثت الدول على العمل في شراكة، لا سيما مع النساء من الشعوب الأصلية، لتحقيق المساواة أمام القانون، خاصة في سياق الأنظمة القضائية للدولة والأنظمة القضائية للشعوب الأصلية.

٦٠- وسلطت السيدة لورنزو الضوء على أهمية فهم أن الوصول إلى العدالة لا يتعلق فقط بتصحيح الأخطاء الماضية، وإنما أيضاً بمعالجة الأخطاء الحالية ومنع حدوث مظالم في المستقبل. وسلطت الضوء على أن قاعدة عدم التمييز الآمرة تشكل عنصراً رئيسياً عند تناول العدالة الموضوعية والتصالحية.

٦١- وأشارت السيدة لورنزو إلى المشورة والدراسة المقدمتين من آلية الخبراء بشأن الوصول إلى العدالة، وأكدت على أن فهم الشعوب الأصلية للوصول إلى العدالة يختلف عن فهم الدول، وشددت على ضرورة أن يتضمن ذلك، قبل كل شيء، العمليات التجارية داخل أقاليم السكان الأصليين. وأشارت إلى أن إجراء تسويات نقدية لا يتساوى مع تحقيق العدالة للشعوب الأصلية، وحثت آلية الخبراء على الإحاطة علماً بالاختلافات في تعريف "العدالة" لدى الدول والشعوب الأصلية ومؤسسات الأعمال التجارية.

٦٢- وشددت السيدة لورنزو على أن وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة يعني الوصول إلى ثقافتها وأراضيها وأطفالها ولغاتها والاحتفالات الخاصة بها. ودعت إلى وضع سياسات وقوانين تتناول الوصول إلى العدالة في المستقبل.

٦٣- وأعرب المشاركون عن قلقهم حيال تحقيق الوصول إلى العدالة فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية، وأعربوا عن شواغل قطرية محددة.

٦٤- وأشارت السيدة لاسيمبانغ إلى لجان التحقيق وعمليات العدالة الانتقالية باعتبارها طريقة لزيادة فرص الوصول إلى العدالة، مؤكدة على أنها فعالة بوجه خاص حيثما تشارك الشعوب الأصلية بشكل كامل. وأعربت عن ضرورة أن تسهل منظمات الشعوب الأصلية مشاركة تلك الشعوب.

٦٥- وسلط السيد تسكاريف الضوء على أهمية التوصيات الصادرة عن المشورة رقم ٥ لتوفير الوصول إلى وسائل الانتصاف القانونية للشعوب الأصلية، وعلى الأهمية المستمرة للوصول إلى العدالة في عمل آلية الخبراء. وأوضح أن أمين المظالم لحقوق الشعوب الأصلية يمثل آلية يمكنها تقديم أداة قوية لزيادة فرص الوصول إلى العدالة. وأوصى الدول والشعوب الأصلية بتشجيع منظمات حقوق الإنسان على المضي قدماً بتنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٦/٢٢ بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وأوصى السيد تسكاريف بمواصلة الإشارة إلى الدراسات والمشورة المقدمة من آلية الخبراء، والإشارة بوجه خاص للدراسات والمشورة لدى استعراض حالة الدول والنظر فيها بموجب الاستعراض الدوري الشامل ومن جانب هيئات المعاهدات.

٦٦- وسلط السيد ديتريفل الضوء على المادة ١٣ من الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، التي تعترف بحق الشعوب الأصلية في اختيار أسمائها التقليدية لإطلاقها على المجتمعات والأقاليم. وأوضح أن دياجاجة الإعلان تسلط الضوء على الغرض منه في التصدي

للتهميش والاستغلال الذي تسبب فيهما الاستعمار. وأوصى بأن يسمح مجلس حقوق الإنسان للشعوب والأمم الأصلية بعرض أسمائها أثناء دورات آلية الخبراء.

٦٧- وأعرب بعض المشاركين عن القلق بشأن احترام القوانين الوطنية والدولية، لا سيما فيما يخص حصول شركات الصناعات الاستخراجية التي تعمل خارج البلد المسجلة فيه على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية.

٦٨- وطلبت بعض الدول إلى أعضاء حلقة النقاش المزيد من المعلومات بشأن أمثلة عن الممارسات الجيدة. وسلطت السيدة ماكاي الضوء على الجهود المبذولة لاستخدام نظم العدالة البديلة لتلبية الاحتياجات الخاصة لنساء الشعوب الأصلية كمثال على ذلك، وأحالت المشاركين إلى خطط آلية الخبراء وجامعة كولومبيا لنشر إجراءات الحلقة الدراسية للخبراء.

٦٩- وأثار المشاركون مسائل محددة فيما يتعلق بالوصول إلى العدالة، من بينها الشواغل المتعلقة بممارسة العنف ضد نساء الشعوب الأصلية؛ وعنف الشرطة والإبعاد القسري عن الأراضي. ومن بين العوائق التي تعرقل الوصول إلى العدالة والتي حددها المشاركون غياب المعرفة القانونية، والخدمات القانونية، والمحاكم؛ والرسوم القانونية التي لا يمكن تحملها؛ والتمييز في الإجراءات؛ وعدم مشاركة الشعوب الأصلية في وضع السياسات.

٧٠- وحدد بعض المشاركين ضرورة أن تواصل آلية الخبراء دراسة السبل الرامية إلى تحسين الوصول إلى العدالة عن طريق زيادة الاتصالات المراعية للاعتبارات الثقافية. وأشار إلى أن وسائط الإعلام تواصل في أجزاء عديدة من العالم تصوير الشعوب الأصلية بصورة عنصرية.

٧١- وأشار أحد المشاركين إلى العلاقة بين المصالحة وضمان عدم التكرار كعنصر أساسي للعدالة. كما أشار إلى ضرورة أن تحدد الشعوب الأصلية ما تعنيه العدالة التصالحية فيما يتعلق بالانتهاكات السابقة والحالية ذات الآثار المستمرة، والشكل الذي ينبغي أن تتخذه العمليات اللازمة لتحقيق العدالة في تلك الحالات.

٧٢- وأكد بعض المشاركين على أهمية الاعتراف بالمركز القانوني للشعوب الأصلية. فبدون تحديد مركزها القانوني، سيزداد تعرض الشعوب الأصلية لفقدان الأراضي ويقل احتمال وصولها إلى سبل الانتصاف والخير.

سابعاً- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

٧٣- قبل افتتاح المناقشة حول إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، دعا الرئيس - المقرر السيدة جوينيا باتيستا دي كارفالو، عضو مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين، إلى التحدث إلى المشاركين في الدورة.

٧٤- ورحبت السيدة دي كارفالو بالمستفيدين من صندوق التبرعات والبالغ عددهم ٢٠ مستفيداً، وشددت على دور الصندوق في ضمان مشاركة الشعوب الأصلية في اجتماعات الأمم المتحدة. وأشارت إلى أنه منذ عام ٢٠١٢، يدعم الصندوق مشاركة الشعوب الأصلية في دورات المنتدى الدائم، وآلية الخبراء، ومجلس حقوق الإنسان، وعملية الاستعراض الدوري الشامل، وكذلك لجنة حقوق الإنسان، ولجنة حقوق الطفل، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة مناهضة التعذيب، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٧٥- وأشارت السيدة دي كارفالو إلى توسيع نطاق الصندوق ليدعم مشاركة الشعوب الأصلية في المؤتمر العالمي، وأعربت عن قلقها بشأن الآثار المالية على ولاية صندوق التبرعات دون زيادة الموارد لدعم هذه الإضافة. كما أعربت عن امتنانها للمساهمين في الصندوق ودعت الدول إلى الإعراب عن دعمها للشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم والتزامها تجاه تلك الشعوب عن طريق المساهمة في صندوق التبرعات.

٧٦- وذكرت السيدة لاسيمبانغ بأن مجلس حقوق الإنسان طلب في قراره ٢٤/٢١ من آلية الخبراء أن تواصل بمساعدة المفوضية السامية لحقوق الإنسان إجراء استبيان لاستطلاع آراء الدول والشعوب الأصلية في أفضل الممارسات فيما يتعلق بما يمكن اعتماده من تدابير واستراتيجيات تنفيذ مناسبة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٧٧- ورحبت السيدة لاسيمبانغ بالردود الواردة من الدول والشعوب الأصلية على الاستبيان^(٤). ولاحظت مع القلق أن عدد المجيبين من الدول لم يتجاوز ٢١ دولة وأن عدد المجيبين من الشعوب الأصلية ومنظماتها لم يتجاوز ١٧. وأوصت بالنظر في نهج بديلة لجمع البيانات لضمان تحقيق المشاركة الجديدة للشعوب الأصلية في الجهود المقبلة.

٧٨- واستعرضت السيدة لاسيمبانغ التقارير المقدمة من الدول والشعوب الأصلية ومنظماتها وتبادلت العديد من الأمثلة المحددة للقوانين والسياسات والبرامج الموجهة نحو تنفيذ الإعلان. كما أشارت إلى أن فحوى بعض الردود تؤكد بوجه عام على التوتر الحالي بين الدول والشعوب الأصلية بشأن أفضل النهج لتحقيق أهداف الإعلان.

٧٩- وأشارت أيضاً السيدة لاسيمبانغ إلى أنه وفقاً لنتائج الاستبيان، لم تقر أي دولة بعد قوانين صريحة تشترط أخذ الإعلان بعين الاعتبار عند سن قوانين أو سياسات أو تدابير أخرى جديدة تتعلق بالشعوب الأصلية، وإلى أن عدم الوعي بالإعلان ما زال يشكل أحد أكبر التحديات أمام إعمال حقوق الشعوب الأصلية. وسلطت الضوء على أن هناك ما يدل

(٤) انظر A/HRC/EMRIP/2013/3.

على أن الدول ترى أحياناً وجود تعارض بين الاعتراف بالحقوق الواردة في الإعلان وإعمالها، ومبدأ المساواة. وشددت على أن من الممكن تجاوز ذلك عن طريق تطبيق تحليل للمساواة الفعلية، وهو ما قد يتطلب معاملة الشعوب الأصلية كمجموعات متميزة تواجه ظروفاً فريدة.

٨٠- وأوضحت السيدة لاسيمبانغ أن من أفضل الممارسات التي تحدت الشراكات بين الدول والشعوب الأصلية، حيث إنها تسهل المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية في صنع القرار. وأشارت إلى ضرورة أن تلهم الردود على الاستبيان الآخرين في وضع استراتيجيات إبداعية لتنفيذ الإعلان.

٨١- وأشارت السيدة لاسيمبانغ إلى أن الردود الواردة من الشعوب الأصلية ومنظماتها ركزت بشكل رئيسي على القضايا المواضيعية وأن أنشطتها تكون في الغالب محدودة بسبب الموارد المالية وعدم استعداد الدول للتعاون. كما أشارت إلى أن عدداً قليلاً فقط من الشعوب الأصلية التي ردت على الاستبيان لديه استراتيجيات فعلية لتنفيذ الإعلان. وسلط الضوء على أن الشعوب الأصلية ومنظماتها حددت ممارسات جيدة يمكن أن تتضمن وضع مبادرات مختلفة تستهدف السياسات والقوانين والأنظمة الوطنية لجعلها متسقة مع الإعلان. ويشمل ذلك تعزيز الروابط بين آليات الأمم المتحدة والشعوب الأصلية عن طريق اقتراح تدابير واستراتيجيات تنفيذ لبلوغ أهداف الإعلان.

٨٢- وطلبت السيدة لاسيمبانغ إلى المشاركين تقديم معلومات عما إذا كان من الضروري أن تواصل آلية الخبراء الاستبيان. وأوصى بعض المشاركين بأن يشجع المجلس الدول على العمل مع الشعوب الأصلية لإنهاء الاستبيان بطريقة موضوعية. وقالت إن الاستبيان يستطلع آراء الدول والشعوب الأصلية بشأن أفضل الممارسات وإن من المفيد في هذا الصدد الحصول على نطاق عالمي للردود.

٨٣- وأكد المشاركون على أهمية الإعلان باعتباره صكاً لتحقيق الأعمال الكاملة للحقوق الإنسانية للشعوب الأصلية وأقروا بدور آلية الخبراء في المساعدة على تعزيز التنفيذ الفعال للإعلان. كما أشار المشاركون إلى استمرار وجود فجوة كبيرة بين تنفيذ الإعلان وتطبيقه على أرض الواقع. وأعرب بعض المشاركين عن أسفهم لأن بعض الدول ما زالت تنكر وجود الشعوب الأصلية داخل حدودها، ودعوا إلى إدراج الإعلان كأساس من أسس الاستعراض الدوري الشامل.

٨٤- وتحديداً، سلط المشاركون الضوء على التحديات المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية في الوصول إلى العدالة؛ والمسائل المتعلقة بحماية أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها؛ وحالة المدافعين عن حقوق الإنسان واغتتيال زعماء الشعوب الأصلية؛ وتأثير تغير المناخ؛ والعنف ضد نساء الشعوب الأصلية وعدم تمثيلهن في صنع القرار؛ وتهميش الأشخاص ذوي

الإعاقة من الشعوب الأصلية. وأكد أيضاً بعض المشاركين على أهمية الدور الذي تضطلع به وسائط الإعلام في الترويج للإعلان.

٨٥- وأثار العديد من المشاركين والخبراء مخاوف بشأن استخدام أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها لأغراض عسكرية. كما سلط المشاركون الضوء على تأثير الصناعات الاستخراجية والمشاريع الإنمائية العملاقة على أراضي الشعوب الأصلية وشجعوا على تعزيز التعاون بين الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، وآليات الأمم المتحدة الثلاث المعنية بالشعوب الأصلية لتعزيز التنفيذ الفعال للإعلان، بما في ذلك احترام الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية وتوفير آليات تظلم وانتصاف متيسرة.

٨٦- وأكد المشاركون على أنهم سيواصلون التصدي للتحديات في ممارسة الحق في تقرير المصير ودعوا إلى إجراء حوار بين الدول والشعوب الأصلية لتحديد العوائق التي تعرقل التنفيذ الكامل للإعلان والتصدي لها. كما شجع المشاركون على وضع استراتيجيات وطنية شاملة تتضمن التغيرات الدستورية والتشريعية والسياساتية التي جرت ونفذت في إطار الشراكة مع الشعوب الأصلية من أجل بلوغ أهداف الإعلان. وشجع أيضاً المشاركون الدول على تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بالإعلان.

٨٧- وأشار المشاركون إلى أن الإعلان يشكل أداة أساسية في حماية حقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها وأن تنفيذ الإعلان ما زال يشكل تحدياً وأنه قد يتطلب وضع قوانين جديدة. كما أوصى المشاركون بضرورة استكمال متابعة تنفيذ الإعلان بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة. وأوصوا أيضاً بأن تعمل آليات الأمم المتحدة الثلاث المعنية بالشعوب الأصلية بالتعاون الوثيق مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان لضمان توضيح مركز الشعوب الأصلية والإعراب عنه بوضوح.

٨٨- وسلطت الدول الضوء على الجهود التي تبذلها من أجل إيجاد سبل جديدة لترجمة الحقوق المحددة في الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية إلى فوائد ملموسة لتلك الشعوب. وتبادلت العديد من الأمثلة للبرامج والقوانين الموضوعة لتنفيذ الإعلان. كما سلطت الدول الضوء على السياسات العامة التي تعزز مشاركة الشعوب الأصلية والتشاور معها وقدرتها على الحكم الذاتي وتنميتها الاقتصادية ومباشرتها للأعمال الحرة؛ وثقافات الشعوب الأصلية؛ وتحسين مستويات معيشتها بوجه عام. كما سلطت الدول الضوء على حالة نساء وفتيات الشعوب الأصلية وعلى الجهود التي تبذلها لضمان المشاركة الفعالة للنساء والفتيات في عمليات صنع القرار. وأشارت بعض الدول إلى الدور الذي تضطلع به آلية الخبراء في تقديم المشورة التقنية لاستحداث آليات متخصصة لإعمال الحقوق المكرسة في الإعلان.

٨٩- وسلطت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الضوء على الجهود التي تبذلها من أجل إذكاء الوعي بالإعلان بين مجتمعات الشعوب الأصلية والوكالات الحكومية والشعوب

الأصلية، لا سيما عن طريق أنشطة الدعوة ومعالجة الشكاوى والأنشطة التعليمية وتحليل السياسات ورصد حقوق الإنسان. كما أشارت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى دورها الاستراتيجي الرامي إلى تحسين التواصل بين الدولة والشعوب الأصلية، والمضي قدماً بالمعايير الواردة في الإعلان. وسلطت تلك المؤسسات الضوء على استراتيجياتها الرامية إلى مكافحة زيادة تهيش الأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية.

٩٠- وأشار السيد تسيكاريف إلى أن الإعلان معترف به على نطاق واسع من ناحية احتوائه على مجموعة من المعايير الدنيا لحقوق الشعوب الأصلية وأن من الضروري استخدامه كأداة لتعزيز الحوار البناء بين الدول والشعوب الأصلية، استناداً إلى الاعتراف بحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير. كما سلط الضوء على الأهمية التي يحظى بها الاعتراف القانوني بالشعوب الأصلية باعتبارها شعوباً أصلية، ووضع الاستراتيجيات الرامية إلى صون وإحياء اللغات الأصلية باستخدام معايير وأساليب معترف بها دولياً. وشدد السيد تسيكاريف على الحاجة إلى سياسات تعترف بحقوق الشعوب الأصلية عبر الحدود وتعززها والحاجة إلى توجيه اهتمام البرلمانات إلى تنفيذ الإعلان. وذكر بالأخص تحيز الدول إلى إعمال الحقوق الثقافية على حساب حقوق أخرى.

ثامناً- جلسة تحاور مع آليات الأمم المتحدة المخولة بشأن الشعوب الأصلية والآليات الدولية والإقليمية والوطنية

٩١- رحبت السيدة لاسيمبانغ في كلمتها الافتتاحية بصفتها رئيسة جلسة التحاور بالحوارين التالية أسماؤهم: الزعيم الدولي ويلتون ليتلتشايلد، رئيس آلية الخبراء والرئيس - المقرر للدورة؛ جيمس أنايا، المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية؛ بول كانيينك سينا، رئيس المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية؛ فرانيسكو كاليتثاي، عضو لجنة القضاء على التمييز العنصري؛ رافندي دجامين باللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)؛ مايكل جوده، اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان. وأعربت عن أملها في أن تكون جلسة التحاور مفيدة للدول والشعوب الأصلية وغيرها من المشاركين، وأن يسلط النقاش الضوء على الدور المهم الذي تضطلع به مختلف الجهات في المضي قدماً بتطبيق الحقوق المكرسة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وأن يؤثر فيه.

٩٢- وناقش الزعيم الدولي ويلتون ليتلتشايلد تنفيذ الإعلان على المستويين الدولي والوطني. وأوضح أن الإعلان يشكل إطاراً معيارياً لعمل آلية الخبراء، بما في ذلك الدراسات والمشورة التي تقدمها الآلية، وأكد على أن دراسات الآلية مبنية على الحق التأسيسي لتقرير المصير.

٩٣- وأكد السيد أنانيا على أن التنفيذ الكامل للإعلان يشكل عملية معقدة تتطلب بذل جهود مطردة للعديد من الجهات الفاعلة في الدولة وغيرها. وسلط الضوء على أن الإعلان يدعو الدول إلى الاضطلاع بدور محوري في تفعيله، بطرق من بينها اعتماد تدابير إيجابية محددة فيما يتعلق بمختلف الحقوق. وذكر المشاركين بضرورة بذل الدول لمزيد من الجهود لتنفيذ معايير الإعلان وتحقيق المواءمة بين القوانين والسياسات والبرامج القائمة، وتلك المعايير.

٩٤- وشدد السيد أنانيا أيضاً على أن الإعلان يدعو تحديداً منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز احترام أحكام الإعلان وتطبيقها بالكامل، ورحب بالمبادرات المتخذة في مختلف آليات ووكالات الأمم المتحدة للنهوض بحقوق الشعوب الأصلية. كما أشار إلى أهمية مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ الإعلان. وهذا ينطبق تحديداً على مؤسسات الأعمال التجارية التي تعمل على، أو تسعى إلى، تنمية الموارد الطبيعية الواقعة في أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها أو المؤثرة فيها. وشدد السيد أنانيا على ضرورة أن تشترك في تنفيذ الإعلان الشعوب الأصلية وسلطاتها ومنظماتها في إطار التعاون مع الدول وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة.

٩٥- وأشار السيد سينا إلى أن المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية يحرض حرصاً شديداً على إدماج إعلان الأمم المتحدة في توصياته. وأشار مع القلق إلى عرقلة تنفيذ تلك التوصيات بسبب عدم وجود الموارد والقدرات اللازمة وبسبب الطبيعة غير الملزمة لتوصيات المنتدى الدائم.

٩٦- ورحب السيد سينا بعمل فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية وأقر دور المنتدى الدائم في إدماج قضايا الشعوب الأصلية في عمل منظومة الأمم المتحدة. وشجع السيد سينا على إجراء مناقشات بشأن مختلف النهج اللازمة لتعزيز تنفيذ الإعلان للتمكن في نهاية المطاف من تعزيز حقوق الشعوب الأصلية.

٩٧- وسلط السيد كاليثاي الضوء على مشاركة الشعوب الأصلية في إصدار الإعلان، وأقر بضرورة تعزيز تفسيره على نحو يتفق مع المعايير الأخرى التي تتعلق بحقوق الشعوب الأصلية. وسلط الضوء أيضاً على أن لجنة القضاء على التمييز العنصري توجه اهتمامها عند تحليل أي تقرير قطري إلى أعمال حقوق الشعوب الأصلية، لا سيما فيما يتعلق بنطاق اتفاقية القضاء على التمييز العنصري. وذكر أيضاً بالتعليق العام للجنة رقم ٢٣ (١٩٩٧) بشأن الشعوب الأصلية، مشيراً إلى أنه يتضمن العديد من العناصر التي يغطيها الإعلان، مثل حقوق الشعوب الأصلية في التعليم والصحة والثقافة واللغات والروحانيات، رغم أنه سبق اعتماد الإعلان بشأن الشعوب الأصلية.

٩٨- وعلق السيد دجامين على الدور التكميلي الذي تضطلع به الآليات الإقليمية وسلط الضوء على أهمية تعزيز نهج إقليمي لتناول حقوق الشعوب الأصلية. ورحب السيد دجامين بما جرى مؤخراً من اعتماد إعلان حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان).

الذي يقر بحقوق الفئات الضعيفة والمهمشة رغم أنه لا يذكر تحديداً الشعوب الأصلية. وفيما يتعلق بعمل اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان)، أشار السيد دجامين إلى أنها تتطلع إلى التوصل إلى فهم مشترك للاحتياجات المحددة للشعوب الأصلية في تلك المنطقة. وسلط الضوء أيضاً على الجهود التي تبذلها الآسيان لسد الثغرة المتمثلة في ضعف آليات الحماية والقوانين الحالية التي لم تنفذ بالشكل الملائم على المستوى الوطني.

٩٩- وسلط السيد جودة الضوء على أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تشكل نموذجاً استثنائياً للنهوض بالاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وب حمايتها. وأكد على المثال الإيجابي للجنة الأسترالية لحقوق الإنسان التي تقدم تقاريرها إلى البرلمان مباشرة وبشكل سنوي. وتستخدم تلك الممارسة كوسيلة لضمان اغتنام كل فرصة لتعزيز ومناصرة ودفع ممارسة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية وتمتعها بها. كما أشار إلى أن اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان تنتج في إطار الشراكة مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ والمفوضية السامية لحقوق الإنسان مجموعة أدوات تدريبية تركز على حقوق الشعوب الأصلية، لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

١٠٠- وطلب العديد من المشاركين مشورة حلقة النقاش بشأن كيفية تعاون الشعوب الأصلية مع آليات الأمم المتحدة المعنية بقضاياها لرفع مستوى مشاركة تلك الشعوب في الدورات المقبلة. وناقش المشاركون أيضاً الاستراتيجيات الرامية إلى نشر المعلومات التي تقيم مدى تعزيز حقوق الشعوب الأصلية، مما قد يشجع على زيادة مشاركتها مع الآليات المعنية بها وهيئات معاهدات حقوق الإنسان.

١٠١- وسلط المشاركون الضوء على أهمية إشراك الجهات الفاعلة الأخرى في دورة آلية الخبراء، مثل الأوساط الأكاديمية والفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. وأعرب المحاورون عن تأييدهم لذلك. وأعرب السيد أنايا عن دعمه الكامل لضرورة دعوة الأوساط الأكاديمية للمشاركة في دورات آلية الخبراء، وأعرب عن تقديره للدعم المقدم من وحدته الأكاديمية، كلية القانون بجامعة أريزونا، في تلبية طلبات ولايته. وأعرب الرئيس - المقرر عن دعمه لدعوة الفريق العامل في الدورات المقبلة، وأوصى بأن يحضر أعضاء آلية الخبراء أيضاً المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

١٠٢- وأعرب العديد من المشاركين عن قلقهم حيال عدم متابعة التوصيات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان فيما يتعلق بالشعوب الأصلية، وطلبوا المشورة بشأن ممارسات المتابعة الفعالة. وذكر الرئيس - المقرر بأن الشعوب الأصلية مسؤولة عن الدعوة إلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان، لا سيما حين يتعلق الأمر بالشعوب الأصلية. وسلط الضوء على أن أهم دعوة للإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية

هي الدعوة التي وجهها للشعوب الأصلية والدول كي تعمل معاً. ومن شأن ذلك أن يضمن بدوره متابعة توصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان وتنفيذها.

١٠٣- وتناول رئيس المنتدى الدائم شواغل المشاركين بشأن نشر المعلومات على المستوى المحلي، وأقر بالتحديات المحددة التي شهدتها أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. وأعرب عن دعمه للرأي القائل بأن المؤتمر العالمي يشكل فرصة للتصدي لتلك الفجوة.

١٠٤- وذكر الرئيس - المقرر في ملاحظاته الختامية بشأن الحوار بتجميع التوصيات والاستنتاجات والمشورة المقدمة من آلية الخبراء (A/HRC/EMRIP/2013/CRP.1)، وأعرب عن دعمه للنداء القوي إلى إعمال حقوق الشعوب الأصلية في سياق المؤتمر العالمي. وأشار إلى أن موضوعين من مواضيع وثيقة ألتا الختامية يدعوان إلى إعمال حقوق الشعوب الأصلية بشكل أكثر صرامة مشيراً إلى فقرات محددة من الديباجة وفقرات أخرى من وثيقة ألتا الختامية.

تاسعاً- الاقتراحات التي ستقدم إلى مجلس حقوق الإنسان

١٠٥- دعا الرئيس - المقرر المراقبين إلى تبادل توصياتهم فيما يتعلق باقتراحات آلية الخبراء لمجلس حقوق الإنسان.

١٠٦- وأوصى المشاركون آلية الخبراء بإجراء دراسات عن السلام والأمن؛ والعنف ضد النساء والفتيات؛ وحالة المدافعين عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية؛ والتراث الثقافي والأماكن المقدسة؛ وتغير المناخ وحقوق الإنسان للشعوب الأصلية؛ والأراضي والأقاليم والموارد؛ وسبل العيش التقليدية؛ ودور النساء كمباشرات للأعمال الحرة؛ والحفاظ على ثقافات الشعوب الأصلية؛ والحكم الذاتي للشعوب الأصلية؛ وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية؛ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠٧- كما أوصى المشاركون بأن تواصل آلية الخبراء إجراء دراستها بشأن الوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية، مع التركيز على التحديات والعوائق أمام وصول النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة؛ وعلى السلام، بما في ذلك عمليات السلام وعمليات تسوية النزاعات؛ والأراضي والأقاليم والموارد؛ وفهم الشعوب الأصلية للعدالة التصالحية؛ وعدم الإعادة وعدم التكرار؛ والعدالة إزاء الانتهاكات التاريخية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات التي لها آثار على مختلف الأجيال وآثار حالية؛ ودور أنظمة القضاء وهيئاته ومؤسساته التقليدية لدى الشعوب الأصلية؛ ودور المعاهدات والاتفاقات وغيرها من الترتيبات البناءة بين الدول والشعوب الأصلية.

١٠٨- كما أوصى المشاركون بإجراء المزيد من جلسات الحوار، وزيادة مشاركة آلية الخبراء في عملية التحضير للمؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصلية، والتشارك بين آلية الخبراء

والفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال.

عاشراً - اعتماد التقارير والدراسات والاقتراحات

١٠٩ - اعتمدت آلية الخبراء في اجتماعها الأخير لدورها السادسة الدراسة والمشورة المتعلقة بالوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية والتقارير بشأن موجز الردود على الاستبيان الرامي إلى استطلاع آراء الدول والشعوب الأصلية في أفضل الممارسات فيما يتعلق بما يمكن اعتماده من تدابير واستراتيجيات تنفيذ مناسبة لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وقد اعتمد أعضاء آلية الخبراء كافة الاقتراحات بتوافق الآراء.

١١٠ - كما اعتمد أعضاء آلية الخبراء جدول أعمال مؤقت للدورة السابعة للآلية (انظر المرفق الثاني).

قائمة المشاركين

[English only]

States Members of the United Nations, represented by observers

Algeria, Angola, Argentina, Australia, Austria, Bangladesh, Bolivia (Plurinational State of), Brazil, Canada, Chile, Colombia, Costa Rica, Denmark, Ecuador, Egypt, Ethiopia, Finland, France, Germany, Greece, Guatemala, Haiti, Honduras, India, Indonesia, Italy, Japan, Lithuania, Malaysia, Mauritania, Mauritius, Mexico, Morocco, Nepal, New Zealand, Norway, Pakistan, Panama, Paraguay, Peru, the Philippines, Poland, Russian Federation, South Africa, Spain, Sri Lanka, Switzerland, Thailand, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, United States of America, Uruguay, Venezuela and Viet Nam.

Non-member States, represented by an observer

Holy See and the State of Palestine.

United Nations mandates, mechanisms, bodies, specialized agencies, funds and programmes, represented by observers

Special Rapporteur on the rights of indigenous peoples; United Nations Permanent Forum on Indigenous Issues; United Nations Voluntary Fund for Indigenous Populations; United Nations Development Programme; United Nations Children's Fund; and Office of the United Nations High Commissioner for Refugees.

Intergovernmental organizations, regional organizations and mechanisms in the field of human rights, represented by observers

European Union

National human rights institutions, represented by observers

Australian Human Rights Commission and New Zealand Human Rights Commission.

Academics and experts on indigenous issues, represented by observers from the following institutions

Arizona State University, United States of America, Hawaii Institute for Human Rights, United States of America; Leuphana University Lüneburg, Germany; Structural Analysis of Cultural Systems, Berlin; University of Manitoba, Canada; University of Deusto, Bilbao, Spain; and University of Arizona, United States of America.

Non-governmental organizations as well as indigenous nations, peoples and organizations, represented by observers

Adivasi Vikas Sanstha; Agencia Internacional de Prensa Indígena (AIPIN); Agenda Ciudadana por el Desarrollo y la Corresponsabilidad Social; Aktionsgruppe Indianer und Menschenrechte (AGIM); Aliansi Masyarakat Adat Nusantara; Aotearoa Indigenous Rights (AIR) Trust; Asia Indigenous Peoples Pact (AIPP); Asociación de Desarrollo Integral del Territorio Indígena de Cabagra; Assemblée des Arméniens d'Arménie Occidentale; Association Culturelle ATH KOUDHIA Amazigh Algérie; Association de femmes de Kabylie N Telawen n Tmurt N Lequbayel; Association des peuples de Kabylie; Association

“Ere-Chuy”; Association Espoir pour les Jeunes Batwa – Burundi; Association of Indigenous Peoples in the Ryukyus (AIPR); Association of Russian Language Indigenous People Inhabiting Territory of Present Latvia (RILP); Association of the Indigenous Peoples of the North, Yakoutia; Association TARTIT – Burkina Faso; Association Tunfa; Bangladesh Indigenous Peoples Forum (BIPF); Bangsa Adat Alifuru; Centre for Social Development; Centro de Orientación y Desarrollo Integral Ngäbe Buglé (CODEI); Chirapaq; Comisión de Juristas Indígenas en la República Argentina (CJIRA); Comisión Jurídica para el Autodesarrollo de los Pueblos Originarios Andinos (CAPAJ); Committee in Solidarity with Indigenous Peoples of the Americas (CSIA – Nitassinan, France); Communauté des Potiers du Rwanda (COPORWA); Comunicación y Diálogo con los Pueblos Indígenas en el Idioma Español; Comunidad Aborigen el Angosto Jujuy Argentina; Congrès Mondial Amazigh; Congrès Populaire Coutumier Kanak; Consejo de la Nación Charrúa (CONACHA); Consejo Municipal Indígena Lenca de Honduras; Consejo Municipal Indígena Lenca de Masaguara Intibucá; Consejo Territorial Mapuche Mallolafken; Convention pour la Promotion et le Développement des Peuples Autochtones; Coordinadora de Organizaciones del Pueblo Kichwa Saraguro; Council of Indigenous Peoples in Today’s Vietnam; European Disability Forum; France Libertés – Fondation Danielle Mitterrand; Foundation for Gaia; Indigenous Global Coordinating Group; International Organization for Self-Determination and Equality (IOSDE); Grand Council of the Crees; Grupo Académico de la Dra. Blohm, Leuphana Universität Lüneburg; Haudenosaunee; INCOMINDIOS Switzerland; Indigenous Council of Roraima – Brazil; Indigenous Peoples and Nations Coalition; Indigenous Peoples’ Center for Documentation, Research and Information (doCip); Indigenous Peoples of Africa Coordinating Committee (IPACC); Indigenous Peoples of the North – Cultural Center; Indigenous Peoples Organisation Network; Indigenous Peoples Organisation Network Australia; Indigenous World Association; Institute of Civil Activity; International Human Rights Association of American Minorities (IHRAAM); International Indian Treaty Council (IITC); International Work Group for Indigenous Affairs (IWGIA); Kalipunan ng Katutubong Mamamayan ng Pilipinas; Kaurareg Aboriginal Land Trust (KAMP); Khmers-Kampuchea Krom Federation (KKF); Leonard Peltier Defense Offense Committee (LPDOC); LookinginOntario; Mbororo Social Cultural and Development Association and Santa Mbororo Youth Association; Movimiento Indígena y Campesino de Cotopaxi (MICC); National Aboriginal and Torres Strait Islander Legal Services; National Congress of Australia’s First Peoples; National Indian Youth Council; National Indigenous Women’s Federation; National Native Title Council – Australia; Native Women’s Association of Canada; Native Youth Sexual Health Network; Negev Coexistence Forum for Civil Equality; Newar National Indigenous Organisation of Nepal; New South Wales Aboriginal Land Council (NSWALC); North East Dialogue Forum (NEDF); Ogiek Peoples Development Program (OPDP); Organisation des Nations Autochtones de Guyane (ONAG); Organisation of Kaliña and Lokono Indigenous Peoples in Marowijne (KLIM); Papua New Guinea Mining Watch Group Association Inc; Parakuiyo Pastoralists Indigenous Community Development Organization (PAICODEO); Partners of Community Organisations in Sabah (PACOS) Trust; Perm Regional Public Organisation “Wind Rose”; Programme d’Intégration et de Développement du Peuple Pygmée au Kivu “PIDP SHIRIKA LA BAMBUTI”; El Pueblo Indígena Bubi de la Isla de Bioko; Pueblo Indígena Cumanagota; Pueblo Indígena Cumanagoto de la República Bolivariana de Venezuela; Réseau des peuples autochtones d’Afrique; Saami Council; Sāmi Parliament of Norway; Siinak; Society for Development of Tribals; Southern First Nations Secretariat; Structural Analysis of Cultural Systems; Tamaynut; Tartir; Tasglat/Tin Hinan; Tebtebba Foundation (Indigenous Peoples’ International Centre for Policy Research and Education); ONG Tchichitt; Tin-Hinan, Association pour l’épanouissement des femmes nomades; Tomwo Integrated Pastoralist Development Initiative; Unidad Indígena del Pueblo Awa (UNIPA); Unissons-nous pour la Promotion des Batwa (UNIPROBA); Universal Esperanto Association (UEA) – Lausanne; West Papua Interest Association; Yakutia-Nashe Mnenie; Youth Organization of Finno-Ugric Peoples.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية
- ٤- خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
- ٥- متابعة الدراسات والمشورة المواضيعية
- ٦- الدراسة والمشورة المواضيعية وفقاً للقرار المرتقب لمجلس حقوق الإنسان
- ٧- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية
- ٨- الاقتراحات المزمع تقديمها إلى مجلس حقوق الإنسان من أجل النظر فيها والموافقة عليها
- ٩- اعتماد التقرير.